

المستخلص

عنوان الرسالة:

نحو إطار فاعل للشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة فى مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

الباحث: سنية بدوى سليمان محمد

السنة: ٢٠٢١

المشرف: أ. د/ زينات محمد طبالة

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية - معهد التخطيط القومى

هناك إشكاليات عدة تعوق وجود شراكة فاعلة بين الدولة والجمعيات الأهلية فيما يرتبط بتعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي منها: مايعود إلى الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم، ومنها مايعود إلى الجمعيات الأهلية.

وقد استهدفت الدراسة الخروج بإطار يشمل الممارسات المثلى المرتبطة بالشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية؛ لتحقيق انتشار أكبر لتعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لوصف مجتمع الظاهرة، وتحليل استجابات المستهدفين من أطراف الشراكة من خلال استبيان مطبق مع كل من ممثلي الحكومة، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى استطلاع آراء الخبراء والمهتمين بالقضية محل الدراسة باستخدام دليل مقابلة موجهة.

الكلمات الدالة:

تعليم المواطنة - الجمعيات الأهلية - الشراكة - إطار الشراكة

ملخص الرسالة
باللغة العربية

مقدمة :

بالبحث فى عمل الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم نجد إشكاليات عديدة تحد من عمل الجمعيات الأهلية بكفاءة داخل المؤسسات التعليمية بشكل عام وفى مجال دعم وتربية المواطنة بشكل خاص ، وقد أكدت الدراسات السابقة أنه برغم حرص وزارة التربية والتعليم فى مصر على تفعيل المشاركة المجتمعية فى إصلاح وتطوير منظومة التعليم إلا أن الواقع يشير إلى عزلة المؤسسات التعليمية فى علاقتها بالمؤسسات المجتمعية ومن ضمنها الجمعيات الأهلية .

وبالإضافة إلى ماسبق فإن هناك إشكاليات عدة تعوق وجود شراكة فاعلة بين الدولة والجمعيات الأهلية خاصة فيما يرتبط بقضية تعليم المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومى وبالطبع فإن هذه الإشكاليات منها مايعود إلى الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم ومنها مايعود إلى الجمعيات الأهلية وهو ما تهتم به هذه الدراسة البحثية بطرحه ودراسته بهدف التوصل إلى إطار شراكة فاعل وكفاء فيما بين الدولة والجمعيات الأهلية لدعم تعليم المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومى ما قبل الجامعي .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة فى بحثها لمحتوى البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية فى مجال المواطنة والتربية المدنية بالإضافة إلى خروجها بإطار يشمل الممارسات الأمثل المرتبطة بالشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية لتحقيق انتشار أكبر لتعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومى ما قبل الجامعي .

أهداف الدراسة :

الهدف العام :

وضع تصور لإطار شراكة فاعل بين الدولة والجمعيات الأهلية يسمح بتطبيق برامج تعليم المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومى ما قبل الجامعي .

الأهداف الإجرائية :

- التعرف على شكل العلاقة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم لتحقيق التعاون المشترك فيما بينهم .
- معرفة التحديات / العقبات التى تواجه الجمعيات الأهلية أثناء تنفيذ برامج التربية المدنية .

- استعراض تجارب الجمعيات الأهلية الرائدة العاملة في مجال تعليم المواطنة بالمدارس.
- اقتراح إطار عمل مشترك بين وزارة التربية والتعليم و الجمعيات الأهلية يسمح للجمعيات بتنفيذ برامج تربية مدنية ناجحة وفعالة داخل مؤسسات التعليم الحكومي ماقبل الجامعي .

منهج الدراسة :

المنهج الوصفي وذلك في وصف الجانب النظري للدراسة من خلال استعراض مجموعه من الدراسات السابقة ،والعديد من الأدبيات التي تناولت المواطنه ودور الجمعيات الاهلية في مجال تعليم المواطنة واهم التجارب الناجحة في هذا المجال المنفذة بمؤسسات التعليم الحكومي ماقبل الجامعي .

إضافة الى العمل الميداني ومايسفر عنه من نتائج تشير الى آراء العاملين في هذا المجال من القطاعين الحكومي والأهلي **وذلك باستخدام أدوات مقننة لجمع البيانات تتمثل في :**

١-استبيان موجه للقائمين على إدارات المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم .

٢-استبيان موجه للقائمين على برامج التعليم بالجمعيات الأهلية .

٣-دليل مقابلة للخبراء / التنفيذيين .

وقد جاءت الرسالة في اربعة فصول اساسية كالتالى :

الفصل الاول : الإطار العام للدراسة والذى إستعرض المفاهيم الأساسية والدراسات السابقة في مجال الدارسة وخطوات العمل المنفذة لإنجاز الدراسة البحثية .

الفصل الثاني : والذى إستعرض الإطار التاريخي لعمل الجمعيات الأهلية بقطاع التعليم وكذلك إطار الشراكة القائم حاليا بين الدولة والجمعيات الأهلية وأهم التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في هذا القطاع كما تعرض الفصل لعدد من خبرات الجمعيات الأهلية الرائدة في مجال تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ماقبل الجامعي .

الفصل الثالث : والذى إستعرض أدوات الدراسة الميدانية المعدة لمقابلة المستهدفين من القطاع الحكومي والاهلي كما تناول بالشرح الاجراءات الخاصة بتنفيذ الدراسة واخيرا استعرض النتائج الاحصائية الناجمه عن تطبيق أدوات الدراسة الميدانية وتناولها بالشرح والتحليل مبينا النتائج العامة للدراسة

الفصل الرابع : والذي عمل على الخروج بتصور اجرائى فاعل وكفاء لتفعيل الشراكة بين الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم والجمعيات الاهلية العاملة بمجال تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومى ماقبل الجامعى مستعرضا محددات الإطار والقائمين عليه والخطوات الإجرائية اللازمة لتفعيله .

النتائج العامة للدراسة :

١- ضعف قدرة الجمعيات على تدبير تمويل ثابت وذاتى لعمل الجمعيات يمكنها من تنفيذ البرامج بإستمرار داخل المدارس الحكومية وأغلب مصادر تمويل برامج الجمعيات بقطاع التعليم هى إما منح خارجية أو مصادر تمويل أخرى وهو ما يعنى عدم إستمرارية هذه البرامج خاصة مايرتبط منها بتعليم المواطنة .

٢- قلة التمويل الحكومى المتاح للجمعيات الأهلية فى قطاع التعليم مع الإشارة أن سؤال الباحثة لم يكن موجها فقط للدعم المقدم من وزارة التعليم التى تعاني قطعاً من قلة الموارد إنما كان السؤال موجها للتمويل الحكومى بشكل عام ،وجدير بالذكر أن العديد من الوزارات كوزارة البيئة ووزارة التضامن ووزارة الشباب تقدم دعم للجمعيات الأهلية فى مجالات عدة وأنشطة مختلفة وفى عام ٢٠١٧ على سبيل المثال قدمت وزارة الدولة للشئونيات (تم حلها فى تعديل وزارى لاحق) تمويل لعدد ١٢ جمعية أهلية بمحافظة القاهرة والجيزة لتفعيل الأنشطة الصيفية بالمدارس الحكومية وتطوير أعمال وإنشاءات البنية البسيطة المتهاكة بالمدارس الحكومية المستهدفة بالمحافظتين .

٣- رغم أن إستراتيجية وزارة التربية والتعليم ورؤيتها المنبثقة من رؤية مصر (٢٠٣٠) تحمل بنوداً صريحة تجاه دعم مشاركة الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم وكذلك دعم التعليم المؤدى لتحقيق المواطنة (وفقاً لإستجابة القطاع الحكومى ومطالعة إستراتيجية وزارة التربية والتعليم) إلا أن الممارسات الفعلية للقائمين على تنفيذ الإستراتيجية لا تعكس بالضرورة هذا التوجه الإيجابى (وفقاً لإستجابة ممثلى الجمعيات الأهلية بالإستبيان) .

٤- عكست وجهة نظر المبحوثين من القطاع الحكومى أن التدخلات ذات الأولوية من القطاع الأهلى هى التدخلات المادية المباشرة كتقديم مساعدات مالية للطلاب وذوى الاحتياجات الخاصة بينما جاءت مشاركة الجمعيات فى الهياكل المنتخبة ومجالس الأمناء فى مرتبة متدنية وكذلك لم تحز برامج التربية المدنية ودعم المواطنة على مكانة متقدمة إنما جاءت فى مرتبة أخيرة .

٥- تأكيداً لما سبق فقد كانت مجالات العمل الأكثر أولوية من وجهة نظر القطاع الحكومى دعم البنية الأساسية فى المقام الأول بسؤالهم عن وجهة نظرهم وكذلك وجهة نظر الجمعيات الأهلية فى إشارة إلى أن الجمعيات مضطرة إستجابة للممارسات الخاصة بالحكومة أن تضع مجال دعم البنية الأساسية كأولوية أولى لها وهو ما ظهر جلياً عند توجيه نفس السؤال لممثلى الجمعيات إذ جاء دعم القدرات وتأهيل المعلمين والأخصائيين

كأولوية أولى من وجهة نظرهم بينما جاء دعم البنية الأساسية أولوية أولى عند سؤال ممثلى الجمعيات عن وجهة نظر الحكومة .

٦- وفى إشارة إلى أن مجال المواطنة لم يكن ضمن المجالات الأكثر أولوية فقد جاءت برامج التربية المدنية ودعم قيم المواطنة لدى الطلاب فى مرتبة متوسطة (ترتيبها الثالث من خمسة) وبنفس النسبة من كل من القطاعين الحكومى والأهلى فى إشارة إلى عدم إعتبار القطاع الحكومى أن هذا المجال لا يعد بأهمية تجعله يأخذ الترتيب الأول أو الثانى وأن القطاع الأهلى لا يجد ترحيبا من الحكومة لتنفيذ مثل هذه البرامج والملاحظ هنا أن الأولويات جاءت دائما للأنشطة / الخدمات ذات الأثر المباشر (دعم البنية الأساسية -تقديم مساعدات للطلاب) .

٧- وعن أدوار إدارة المشاركة المجتمعية وفقا للقرارات الوزارية المنظمة فقد جاءت الأولوية بإستجابة دائما وبنسبة ٩٥ % لدور مراقبة أداء الجمعية داخل المؤسسة التعليمية تلى ذلك دور منح /منع الموافقات (وفقا لدليل المقابلة المطبق مع رئيس إدارة المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم فإنه فعليا من يمنح /يمنع الموافقة هو إدارة الأمن بوزارة التربية والتعليم والتي تحيل أوراق النشاط بدورها إلى جهات أمنية خارجية مختلفة وتنتظر ردهم بالموافقة من عدمه ثم تخطر إدارة المشاركة المجتمعية عن مدى منح الموافقة أو رفضها للنشاط المطلوب تنفيذه من قبل الجمعية) .

٨- عكست النتائج إهتمام القطاع الحكومى بالدور الرقابى على حساب باقى الأدوار الأخرى (على سبيل المثال الدعم الفنى - الدعم المعلوماتى - بناء القدرات) إذ أنه بسؤال القطاع الحكومى عن أهم معوقات الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية جاءت استجابات الحكوميين عدم وضوح مصادر التمويل ٣٣% رغم أن وزارة التربية والتعليم بالأساس لا تعد جهة رقابية ولا يحق لها مراقبة أو التحقق من مصادر التمويل الخاص بالجمعيات الأهلية بالإضافة إلى أنه من ضمن أوراق تقدم الجمعيات الأهلية لوزارة التربية والتعليم موافقة وزارة التضامن الاجتماعى على التمويل وعلى الرغم من ذلك هناك بعض المشروعات للجمعيات يتم رفضها رغم حصول الجمعية على موافقة التضامن الاجتماعى على قيمة وجهة التمويل وهو مايعكس أيضا تضارب القرارات الحكومية المختلفة تجاه العمل الأهلى .

٩- جاءت استجابة الجمعيات أن مجال التربية المدنية يعد من أكثر المجالات التى تفرض وزارة التربية والتعليم قيودا للعمل بها وذلك بنسبة ٨٤ % من أفراد عينة ممثلى الجمعيات الأهلية .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥٠-١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٣	مقدمة.
٤	أولاً: الإطار العام للدراسة:
٤	- مشكلة الدراسة.
٦	- أهمية الدراسة.
٧	- أهداف الدراسة:
٧	• الهدف العام.
٧	• الأهداف الإجرائية.
٧	- تساؤلات الدراسة.
٨	- المنهج المستخدم.
٩	- مفاهيم الدراسة:
٩	• مفهوم المواطنة.
١٥	• مفهوم تعليم المواطنة
١٦	• مفهوم الجمعيات الأهلية.
١٧	• مفهوم الشراكة.
٢٠	ثانياً: الدراسات السابقة.
٤٥	-التعقيب على الدراسات السابقة
٤٨	ثالثاً: فصول الدراسة.
٨٤-٥١	الفصل الثاني الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية فى مجال المواطنة وأهم التحديات التي تواجه عمل الجمعيات فى هذا القطاع.
٥٣	مقدمة.
٥٤	أولاً: تطور عمل الجمعيات الأهلية فى قطاع التعليم.
٥٥	ثانياً: استعراض تجارب الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي:

الصفحة	الموضوع
٥٦	- تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية.
٦٠	- تجربة الجمعية المصرية للتنمية الشاملة.
٦٢	- تجربة جمعية الصعيد للتربية.
٦٤	- تجربة مؤسسة مصر الخير.
٦٥	- تجربة جمعية حواء المستقبل.
٧٢	التعقيب علي تجارب الجمعيات
٧٣	ثالثًا: تحليل اطار الشراكة الحالي بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم.
٨٠	رابعًا: أهم إشكاليات الشراكة بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية في مجال العمل بالمواطنة.
٨٠	مخرجات تطبيق دليل المقابلة المعد في إطار الدراسة
٨٣	- ملخص الفصل الثاني
٨٥-١٢٥	الفصل الثالث الدراسة الميدانية
٨٧	- مقدمة.
٨٧	- أهمية الدراسة.
٨٧	- أهداف الدراسة.
٨٨	- تساؤلات الدراسة.
٨٩	- أدوات الدراسة.
٨٩	- الإطار الزمني والمكاني .
٩١	- إجراءات تنفيذ الدراسة الميدانية.
٩٤	- نتائج الدراسة الميدانية.
١٢٢	- النتائج العامة للدراسة
١٢٥-١٤٦	الفصل الرابع تصور إجرائي مقترح لإطار شراكة فاعل وكفاء بين الدولة والجمعيات الأهلية؛ لتعليم المواطنة.
١٢٧	- مقدمة

الصفحة	الموضوع
١٣١	- التصور المقترح لإطار الشراكة:
١٣١	• أولاً: محددات الإطار.
١٣٧	• ثانياً: إطار الشراكة المقترح.
١٣٧	- مفهوم إطار الشراكة
١٣٧	- الفرص المتاحة
١٣٨	- القيم الحاكمة لإطار الشراكة
١٣٩	- الخطوات الإجرائية لتفعيل إطار الشراكة
١٤٣	- مستخلص عام.
١٤٧	<u>قائمة المراجع</u>
١٤٨	- المراجع باللغة العربية.
١٥٥	- المراجع باللغة الإنجليزية.
١٦٢-١٥٦	<u>الملاحق</u>
I	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية .
II	مستخلص الرسالة باللغة الإنجليزية.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	توزيع المبحوثين من حيث السن.	٩٦
٢	سنوات العمل بإدارة المشاركة المجتمعية.	٩٨
٣	عدد سنوات عمل المؤسسات بالعينة البحثية.	٩٩
٤	سنوات عمل المؤسسات بالعينة البحثية في مجال التعليم.	١٠٠
٥	مصادر تمويل برامج التعليم بالجمعيات.	١٠١
٦	لدى الجمعية تمويل ثابت لتنفيذ برامج فى قطاع التعليم.	١٠٣
٧	مدى اهتمام استراتيجية الوزارة والتوجه بصورة إيجابية تجاه مشاركة الجمعيات الأهلية في دعم برامج التربية المدنية بالتعليم.	١٠٤
٨	أهم مراحل استعانة وزارة التربية والتعليم بالجمعيات الأهلية.	١٠٥
٩	أوجه الشراكة بين الجمعية ووزارة التربية والتعليم منوجهه نظر مديري المشاركة المجتمعية بمديريات التربية والتعليم، ومسؤولي الجمعيات الأهلية.	١٠٧
١٠	ترتيب مجالات العمل الأكثر أولوية للتدخل من قبل الجمعيات وفقاً لما تراه كل من إدارات المشاركة، والجمعيات الأهلية.	١١٠
١١	أدوار إدارة المشاركة المجتمعية وفقاً للقرارات الوزارية المنظمة للعمل (من وجهة نظر المديريات).	١١٢
١٢	الأدوار التي تقوم بها إدارة المشاركة المجتمعية من واقع الممارسات الميدانية.	١١٤
١٣	مدى وقوع الجمعيات فى مخالفات تؤثر على الشراكة مع وزارة التربية والتعليم.	١١٦
١٤	أهم معوقات الشراكة الإيجابية بين الجمعيات والوزارة.	١١٧
١٥	مدى مواجهة الجمعيات لتحديات تعوق من الشراكة مع القطاع الحكومي.	١١٨
١٦	أهم التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الشراكة مع وزارة التربية والتعليم (من وجهه نظر الجمعيات).	١١٩
١٧	مدى فرض الوزارة لقيود حول تطبيق برامج التربية المدنية.	١٢١
١٨	تقييم المشاركة بين الجمعيات الأهلية والقطاع الحكومي فى مجال المواطنة من وجهة نظر الجمعيات.	١٢١
١٩	عدد التلاميذ طبقاً للقطاع والمرحلة التعليمية ٢٠١٨ / ٢٠١٩.	١٤٣
٢٠	بيان المدارس طبقاً للمراحل التعليمية (حكومى - خاص) للعام ٢٠١٨/٢٠١٩.	١٤٤

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٩٧	بيان سن المبحوثين بالقطاع الحكومي.	١
٩٧	بيان سن المبحوثين بالجمعيات الأهلية.	٢
٩٨	بيان سنوات العمل بإدارات المشاركة المجتمعية.	٣
٩٩	بيان سنوات عمل الجمعيات بالعينة البحثية.	٤
١٠٠	بيان سنوات عمل الجمعيات بالعينة البحثية بقطاع التعليم.	٥
١٠٢	بيان مصادر تمويل برامج الجمعيات بالتعليم من وجهة نظر الحكوميين.	٦
١٠٢	بيان مصادر تمويل برامج الجمعيات بالتعليم من وجهة نظر الجمعيات الأهلية.	٧
١٠٣	لدى الجمعية تمويل ثابت لتنفيذ برامج فى قطاع التعليم.	٨
١٤٤	رسم توضيحي للمقيدين بالتعليم الحكومي مقارنة بالتعليم الخاص للعام الدراسي ٢٠١٨ / ٢٠١٩	٩
١٤٥	رسم توضيحي لمؤسسات التعليم الحكومي مقارنة بمؤسسات الخاص للعام الدراسي ٢٠١٨ / ٢٠١٩	١٠

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
١٥٧	دليل المقابلة الموجهة للخبراء ، والحكوميين ، وقائمة بمن تمت مقابلتهم.	١
١٥٨	الاستبيان الموجه للقطاع الحكومي (ممثلي إدارات المشاركة المجتمعية).	٢
١٥٩	الاستبيان الموجه للقائمين على برامج التعليم بالجمعيات الأهلية.	٣
١٦٠	موافقة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلى التطبيق الميداني للدراسة.	٤
١٦١	مخاطبة وزارة التربية والتعليم بالموافقة على التطبيق ومكاتبة مديريات التعليم.	٥
١٦٢	قائمة بأسماء السادة المحكمين للاستبيان وتخصصاتهم العلمية.	٦